التحقيق والترجمة والتحليل: اسماعيل يوروك - اسماعيل شيق

محمد بن أشرف الحسيني المعروف بشمس الدين السمرقندي

المعتقد

لإعتقاد أهل الإسلام

المعتقد لإعتقاد أهل الإسلام

محمد بن أشرف الحسيني المعروف بشمس الدين السمرقندي

التحقيق والترجمة والتحليل

د. اسماعيل يوروك د. اسماعيل شيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة على رسوله محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أما بعد: فهذا مختصر في أصول الكلام وسميته بالمعتقد لإعتقاد أهل الإسلام مستعنيا بالله في إتمامه أنه الموفق والمعين.

فصل (في الوجود)

كل ما يتصوره العقل فهو بالنسبة إلى الخارج إما واجب الوجود أو ممتنع الوجود أو ممكن الوجود. لأن ذاته إن اقتضت وجوده في الخارج فهوالواجب لذاته وهو الله تعالى. وإن اقتضت عدمه فهو الممتنع كإجتماع النقيضين، وإن لم تقتض شيئا منهما فهو ممكن الوجود لذاته كالسماء والأرض وما بينهما واقتضاء كل منهما ذاتي لازم فلو انتفي[1] إنتفت الذات.

ثم الممكن إما متحيز وهو الجوهر أو حال في المتحيز وهو العرض. والحيز هو الفراغ المتوهم المشغول بالشئ كداخل[2] الخوض[3] للماء. والجوهر إما قابل للقسمة فهو الجسم الطبيعي وإلا فهو الجوهر الفرد. فالجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلثة وعند بعض أهل السنة هو جوهر متحيز قابل للقسمة. فالمركب من جوهرين فردين جسم.

وقالت الفلاسفة إنه جوهر واحد متصل كما هو مركب من الهيولي[4] والصورة قابل للقسمة إلى غير النهاية أنكروا وجود الجزء الذي لايتجزى،

[1] "انتفي" ناقص في E 241b.

[2] "وكداخل" في E 241، S 1b ; "وكذا حل" في M 50b.

[3] "الخواص" في S1b.

[4] اخذ من بين اوراق S 2a-b ونقلان S 9a-b

وزعموا أن في الجسم كالماء[5] مثلا شيئا غير الجسم وهو محل لصورة[6] الجسم التي هي المتصلة لذاته نسبته اليها نسبة التراب إلى الماء[7]

قلنا[8]: لا نسلم أن المتصل لذاته شئ آخر بل هي المادة وهي حقيقة الجسم مع إعتبار متصل الأجزاء فقط.

والعرض بعضه خاص بالحي، كالحيوة صفة وجودية، يصح بسببها على الذات أن يعلم و يقدر، وكالعقل[9] بالملكة الذي هو مناط التكليف[10] عن بزة يدرك بها عند سلامة الحواس[11] وجوب[12] الواجب وإمكان الممكن وإمتناع الممتنع وكالذكر النفسي وهو العلم والإعتقاد والظن والشك والوهم وكالقدرة صفة يتمكن بها الحي[13] من الفعل والترك، وتكون[14] قبل الفعل وتصح[15] للضدين متى ضم إليها الإرادة إلى أحدهما، حصل ذلك الضد.

فإن قيل: القدرة عرض لا يبقى زمانين، كيف يصلح له؟

قلنا: إنه ممكن في الزمان الأول وإلا لما وجد فكذا في الثاني، وإلا لا نقلب[16] ممتنعا وأيضا أنه يلزم منه أن لا يبقى العقود.

فإن قيل: البقاء عرض، والعرض لا يقوم بالعرض.

[5] "كان" في S 9a .
[6] "الصورة" في S 9a.
[7] "المدر" في S 9a .
[8] "قلنا" ناقص في S 9a.
[9] "العقل" في M 50b .
[10] "صفة عن بزة" في S 9a.
[11] " الحواس الاشياء" في S 9a.
[12] " ووجوب" في S 9a.
[13] "الحي ناقص في S 9a.
[14] "وتكون" ناقص في E 241b.
[15] "تصلح " ناقص في E 241b.
[16] "لا إنقلب" في E 241b

قلنا: إنه منقوض بالسرعة والبطوء القائمتين بالحركة القائمة بالجسم، وكذا وجود الأعراض إذا كان بمعنى.

ومن قال إنها مع الفعل[17] ولا تصلح للضدين[18] اراد بها العلة التامة وكالإرادة وهي صفة وجودية يترجح بها أحد طرفي الممكن علي الآخر وهي مغايرة للاشتهاء وأنه ميل طبيعي، وضده النفرة. فإن الإنسان يريد شرب الدواء المر ولا يشتهيه. ومغايرة للأمر لأنه يوجد بدونها كما في أمر الكافر بالإيمان، وبالعكس كما يراد ولا يؤمر وكالألم واللذة وكلاهما على الله تعالى محال. وكالإدراكات الخمس: وهي الشم والذوق واللمس والسمع والبصر.

فصل في صفات الله تعالى

صفات الله تعالى على سبيل الإجمال بسيطة ومركبة. فالبسائط ثلثة:

وجودية حقيقية لا يكون بالقياس إلى الغير كالوجود والحيوة والقدرة.

وإضافية بالقياس إليه كالربوبية والرازقية والمعبودية.

وسلبية وهي كونه غنيا ليس في زمان ومكان وجهة.

وسمى الوجوديات صفات الإكرام[19] والعدميات نعوت الجلال[20]

والمركبة إما ما تركب من الحقيقية والإضافية وهي كونه تعالى[21] عالما مريدا متكلما سميعا بصيرا، فإنها صفات وجوديات ذات[22] إضافة. إذ العلم بلا معلوم ممتنع، وكذا غيره.

[17] "مع الفعل" ناقص في S 9a.
[18] "لا تصلح" في E 241b ، M51a
[19] "الكرامات" في S 9b
[20] "الجبروت" في S 9b
[21] " تعالى ناقص في E 241b.
[22] " ذوات " في M51a،E 241b

وإما ما تركب من الحقيقية والسلبية ككونه أزليا وهو موجود لا أول لوجوده. و أبدى وهو موجود لا آخر لوجوده وواجبا من جميع جهاته، و واحدا بمعنى أنه لا شريك له.

وإما ما تركب من الإضافية والسلبية كذى الجلال[23] والإكرام، أى صاحب العظمة والإكرام بأنواع[24] النعم جلاله لا يحجب جماله عن عبيده ولا يمتنع إنعامه عنهم.

أو من الثلثة كالقيوم موجود يقوم به غيره ولا يقوم هو[25] بغيره[26]

وقالت الفلاسفة الصفات الحقيقية والوجوب من الإضافية عين ذاته. ويقرب منه قول المعتزلة إنه تعالى حي بلا حيوة، عالم بلا علم بل بالذات. والأشعرى وجوده عين ذاته وغيره من الصفات لا عينه ولا غيره، إذ الغيران الذاتان أو يمكن[27] الإنفكاك بوجه ما، والمحققون إنها غير ذاته. إذ البديهة[28] تفرق بين قولنا "ذاته" وبين قولنا "ذاته[29] عالم، قادر، حي ولأن كل أمرين فرضنا فإن كان المفهوم من أحدهما نفس المفهوم من الآخر، فأحد هما عين الآخر وإلا فغيره والغيران هما المختلفان بالمعنى وهو أعم وكذلك المبنى في الصفات.

[23] "كذا الجلال" في S 9b
[24] "بأنوع" في E 242 a
[25] "هو ناقص في S 9b.
[26] "غيره" في S 3a.
[27] "يمكن" في S 3a.
[28] "البداهة" في S 3a.
[29] "وبين قولنا ذاته ناقص في M51a.

فصل في إبطال الدور والتسلسل

أما الدور[30] فلأن البديهية جازمة بتقدم وجود المؤثر على وجود أثره. إذ ما لم يوجد لم يؤثر. ولو أثر الشئ[31] في مؤثره السابق عليه بالوجود لزم تقدم الشئ بالوجود على ما تقدم عليه. ويلزم منه تقدم وجود الشئ على نفسه[32] بمرتبتين.

وأما التسلسل فلأن الممكنات المتسلسلة تحتاج[33] إلى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا[34] إلى بسبب. وذلك السبب ليس نفس المجموع، ولا الداخل فيه لعدم كونه علة لنفسه ولا لعلله. بل يكون[35] علة مستقلة للمجموع فهو أمر خارج عنه. والخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنا، بل واجبا وهو المطلوب.

فصل في إستدلال واجب الوجود تعالى

لا شك في وجود كل حادث وكل حادث ممكن. وإلا لم يكن معدوما تارة وموجودا أخرى. وكل ممكن له سبب لإمتناع ترجح أحد طرفي الممكن بلا مرجح. وذلك السبب لا بد وأن يكون واجبا أو منتهيا اليه دفعا للتسلسل.

فصل في وحدانية الله تعالى

الواجب واحد. إذ لو فرضنا الهين فإن أراد أحدهما حركة جسم، فإن أمكن للآخر إرادة سكونه فلا يخلوا إما أن يحصل مرادهما أولا يحصل،

[30] "اما الدور" ناقص في M51a.
[31] "الشئ" ناقص في S 3a.
[32] "نفس" في M 51a، S 3a.
[33] "يحتاج" في S 3a ، "محتاج" في M 51 a
[34] "محتاج" في M 51 a
[35] "فلا يكون" في M 51a، E 242a.

وكلاهما محال. أو يحصل مراد أحدهما فيلزم عجز الآخر. وإن لم يمكن فيكون المانع إرادة الآخر. فيلزم عجزه والعاجز لا يكون إلها. وسمي هذا دليل التمانع.

وذا إنما يدل على نفي إلهين قادرين فاعلين في حالة واحدة، لا على نفي الهين مطلقا.

ودليل الحكماء على ذلك هو أن علة تعيين واجب الوجود إن كا نت ذاته فلا واجب وجود[36] غيره. وإن كانت غيره كان الواجب محتاجا في تعينه إلى غيره وهو محال وأنه أعم مأخوذا.

و يجوز التمسك فيه بالنقل كقوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله[37]،[38] لأن صحته متوقفة على صدق الرسول، وصدقه متوقف على دلالة المعجزة على صدقه لا على التوحيد.

فلا يفضى إلى الدور ويبطل به قول الثنوية في إثبات النور والظلمة. والمجوس في أن الخير من يزدان والشر من أهرمن. والنصارى على[39] أن الكلمة إتحدت بعيسى عليه السلام وصار معه هيكلا[40] وأنه[41] جوهران أقنومان لاهوتى وناسوتى. ولذلك صح عنه الأفعال الإلهية من إحياء الموتى وأبرء الأ كمه والأفعال الإنسانية من الأكل والشرب[42]

[36] "وجوده" في M 51b .
[37] "هو" في M 51b، S 3 b.
[38] 47 محمد/19.
[39] "على" ناقص في M 51b، S 3 b.
[40] "هيكان" في S 3b .
[41] "وانه" ناقص في S 3b.
[42] "من الأكل والشرب" ناقص فى E 242a, M 51b

قلنا: ذلك معجزة منه. فإن قلب العصا ثعبانا أعجب من الإحياء[43] ومنه إخراج الناقة من الحجر ومن كل الانشقاق. مع أن حزقيل[44] عليه السلام أحيى[45] ألوفا أزيد منه.

فصل في كيفية صدور الفعل

الواجب فاعل بالإختيار. إذ لو كان موجبا بالذات، لكان أثره الأول واحدا أو أكثر. لازما له[46] وباقيا في الثبات. لأن الأثر اللازم المؤثر ثابت. والتأثير ثابة قطعا. وإذا كان أثره الأول ثابتا كان أثر ذلك الأثر ثابتا كذلك. وكذا أثر[47] أثره[48] وحينئذ يلزم دوام جميع الحوادث بدوام ذاته تعالى

وليس كذلك بتحقق الحوادث أو[49] من إنتفاء شيئ من الحوادث إنتفاء ذاته تعالى وأنه محال.

فصل في العلم

الواجب عالم. لأن المختار يمتنع منه[50] توجه قصده إلى ما ليس بمعلوم. وإذا أراد إيجاد شيئ الموجود[51] يعلم بالضرورة حقيقته ما يريد إيجاده، وإذا أراد بقاء

[43] "وكون العصا حيه ثعبانا " في S4a .

[44] نبي من الانبياء بني اسرائيل.

[45] "احياء" في M 51b ، "احيا" في E 242a .

[46] "لازما" في S 4a.

[47] "أثر" ناقص في E 242b.

[48] "وكذا أثره" في S 4a.

[49] "وحينئذ يلزم دوام جميع الحوادث اذ" في M 51b.

[50] "عنه" في S 4b

[51] "الموجود" ناقص في E 242b.

شيئ يعلم عين ذلك شيئ الموجود[52] فيكون عالما بحقائق الموجودات وأعيانها. والحقائق كليات، والأعيان جزئيات.

فيكون سبحانه و تعالى عالما بالكليات والجزئيات موجودات[53] كانت أو معدومات. ولأن أفعاله محكمة مثل شكل الأفلاك والشمس والقمر والنجوم واختلاف ألوانها وحركاتها، وكذا بدن الإنسان وغرائب تركيبه وعجائب منافعه.

وكل من كان فعله محكما فهوعالم. فإن من رأى خطا حسنا، علم بأن الكاتب عالم بصنعه الخط[54] قطعا.

فصل في الإرادة

الفعل الإختيارى مسبوق بخمسة: العلم والقدرة والإرادة[55] والقصد والإيجاد. والحيوة وهي شرط الكل. فما لم يعلم لم يقصد، وما[56] لم يرد لم يفعل. والعلم سابق على الإرادة، والقدرة متقدمة على القصد، والقصد على الإيجاد.

وقد يتضم مع هذه الخمسة الداعية من الأولوية وهي منبعثة للإرادة بين العلم والإرادة. لأن[57] إختيار أحد الطرفين قد يكون بداع إليه، وقد لا يكون لما علم أن المختار قد يختار شيئا بلا مرجح كالجايع يختار أحد الرغيفين المتماثلين[58] عنده.

[52] "يعلم بالضرورة حقيقته ما يريد ايجاده واذا اراد بقاء شئ يعلم عين ذلك شيئ الموجود" ناقص في 51b M.

[53] "والجزئيات موجودات" في S 4b

[54] "بخط" في S 4b

[55] "هو الارادة" في M 51b.

[56] "ما" ناقص في E 242b.

[57] "لإختيار" في M 52 a

[58] "المماثلين" في M 52 a.

والإرادة صفة وجودية، ذات إضافة حاصلة لله تعالى، بأن يرد الله تعالى في الأزل إيجاد الحادث في حين معين[59] فإذا وجد أوجده.

فإن تقدم بعض أفعال الله تعالى على بعض مع جواز تأخره محوج[60] إلى مرجح. وليس هو[61] القدرة، لأن نسبتها إلى الأوقات سواء. ولا الكلام، لأن نسبته "كن" إليها واحدة، ولا العلم لأنه تابع للمعلوم، ولا السمع والبصر لأنهما كالعلم في التبعية فهي صفة أخرى المسماة[62] بالإرادة.

خاتمة: الواجب مريد بجميع الكائنات. لأن المختار إذا أراد إيجاد شيئ يريد أو لا. ثم أوجده كما[63] علم. فيكون مريدا لها، ولأنه تعالى يريد من العبد فعلين[64] طاعة أو معصية أن يفعل بقدرته وإرادته. وإلا لكان خلقهما في العبد عبثا[65] وأنه[66] محال على الحكيم[67] فيكون أفعال العباد أيضا مرادة.

والمعتزلة على أنه مريد بالبعض، أى الإيمان والطاعة ولا الكفر والمعصية. إذ المأمور مراد وقد مر أنه يفعل عن الإرادة.

فصل في الحيوة والبقاء والسمع والبصر

فالحيوة صفة يصح لأجلها على الذات أن يعلم ويقدر وإلا لما إمتاز الحى من الجماد.

[59] "وجود علمان" في S 4b .
[60] "يحوج" في S 4b.
[61] "له" في M 52 a.
[62] "كالمسماة" في M 52 a.
[63] "لما" في M 52 a.
[64] "فعله" في M 52 a.
[65] "عبثا ركنة" في S5a
[66] "وهو" في S 5a .
[67] "الحاكم" في M52a.

والبقاء صفة قائمة بذاته[68] تعالى بها يصدق عليه أنه باق. وهو إستمرار الوجود، ومعلوم أن إستمرار وجود الله تعالى أمر وجودى، مغاير لذاته تعالى لحصوله في الممكن.

فإن قيل: لو كان باقيا بسبب بقاء غير ذاته لكان واجبا بغيره.

قلنا: لا إمتناء في إفتقار صفة إلى صفة نشأت من الذات.

وأما السمع والبصر فحقيقتهما ادراك عين المسموع والمبصر[69] حال حدوثهما و قد مر أنه تعالى عالم بكل المعلومات بأعيانها[70] يدرك[71] لها، فيكون سميعا بصيرا.

فإن قيل: إنهما يتحقق بالحاسة والتأثرعن المحسوس فالإبصار يحصل بحوصل صورة المرئى في العين، والسمع بوصول الهواء الحامل إلى الصماخ.

قلنا: إن ذلك إدراك عين المسموع والمبصر متى تحقق وهو أعم.

فصل في التكوين

وهو و الخلق[72] والإيجاد والإختراع[73] بمعنى واحد، وهو إخراج الممكن من العدم إلى الوجود. وأنه غير القدرة، لأنها متقدمة عليه. ولأنه تعالى[74] قادر على خلق ألف شمس وقمر في هذا العالم و لم يخلق.

[68] "ا لذاته " في M 52 a.
[69] "البصر في S 5a .
[70] "بأعيانهما" في M 52a.
[71] "مدرك" في M 52a، "ادرك" في S5 a
[72] "الخلق " في S 5a
[73] "والإختراع " ناقص في S5 a
[74] "تعالى" ناقص في M 52a.

فالقدرة حاصلة دون التخليق، وهو غير المخلوق. لأنا نقول وجد هذا المخلوق لأنه تعالى[75] خلقه فتعالى وجوده بتخليق الله تعالى إياه. فلو كان عين المخلوق لكان "وجد[76] لأنه خلقه الله تعالى" بمنزلة "وجد لنفسه" وهو محال.

فصل في الواجب متكلم

الواجب متكلم بكلام أزلي قائم بذاته تعالى. وسمي هذا بالكلام النفسي، وما يعبر عنه وهو الكلام الحسي[77]

والفرق بين[78] العلم والكلام النفسي أنه متى قصد المخاطب مع نفسه أو مع غيره. والعلم لو كان قصدا[79] لكان كلاما.

وإنما سمع جبرائل عليه السلام لأنه تعالى خلق له سماعا لكلامه. وأقدره على عبارته أو خلق في اللوح كتابة[80]، فقرأ ونزل به.

فإن قيل: الأمر والنهي والخبر والإستخبار و النداء بدون المخاطب محال. وأيضا أخبر[81] بلفظ الماضي لقوله تعالى إنا أرسلنا نوحا إلى قومه"*ولو كان كلامه أزليا لزم الكذب.

قلنا: إنه تعالى منزه عن الزمان وليس في ماض[82] ومستقبل بل جميع الأزمنة بالنسبة إليه واحدة. وإنما يكون الماضي بالنسبة إلى الزمان المخاطب. فيخاطب[83] كل قوم بحسب زمانهم وحالهم.

75 "تعالى ناقص في S 5a

76 "قولنا واحد" في S 5b

77 "هو الحسي في S 5b

78 "بين" ناقص في M 52a.

79 "قصد" في M 52a.

80 "كتابه" في S 5b

* 71 نوح/1.

82 "ماضي" في M 52b.

83 "فيخا" في S 5b

خاتمة[84]: كلامه تعالى عند عامة[85] أهل السنة خمس كلمات: الأمر والنهي والخبر والإستخبار والنداء.

و قال بعض الأشاعرة ومنهم الإمام كلها راجعة إلى الخبر. وقال عبدالله[86] إنه واحد ليس بشيئ منها ويصير واحد[87] منها فيما يزال[88] بحسب الأوقات والتعلق.

ومنعوا بأن الكلام لغة وعرفا ما وضع اللفظ له لا ما يقتضي إليه مدلوله على تقدير واعتبار. وإلا لجاز في الخبر وحينئذ يرتفع الوثوق عن الوعد والوعيد.

وبأن الخبر يحتمل الصدق والكذب. وله تعلق في الخارج دون الباقية.

وقول عبدالله بعيد جدا، إذ لا يعقل كلام سوى الخمس والمشترك لايتجرد عن أحده.

فصل في رؤية الله تعالى

وهي جائزة بلا كيف. لأن الرؤية إدراك عين المبصر وعلم الله تعالى بذاته الموجودة وغيرها على سبيل الحضور والمشاهدة، فيكون ذاته الموجودة المنزهة عن الجسمية والجهة قابلة للمشاهدة، والقابلية لا تختلف، لأنها ذاتية ونسبة الذات إلى الجميع واحدة. فيكون قابلة بالنسبة إلى أبصارنا. ولقوله تعالى:

[84] "فصل" في E 243a.
[85] "عامة" ناقص في E 243a.
[86] "منهم عبدالله" في S 5b
[87] "واحدا" في S 5b
[88] "لا يزال" في S 5b

"وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة"[89]، وقوله عليه السلام :"سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر[90] لا تضامون في رؤيته"[91]

وتمسك المعتزلة بقوله تعالى :"لا تدركه الأبصار..."[92] اللام في الجمع يفيد العموم. فلا يراه بصر من جنس الأبصار.

قلنا[93]: المنفي إدراك الأبصار مع هذه القوة، إذ الكلام يحمل على ما هو الواقع المتعارف، لا على الذي وجد بعده[94]

فصل في بقية الصفات

قال قوم لا صفة وراء ثمانية وهي العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام والثامن الخلق.

ومن ثبته[95] قال البقاء والباقية بعضها راجعة إليها وبعضها إلى الاضافيات أو المسلوب[96]

وزعموا أن الوجود عين ذاته[97] وقالوا المحبة إرادة الثواب، الرحمة إنعامه[98] على العباد وهذا راجع إلى الإضافيات.

[89] 75 القيامة/ 23-22.

[90] "ليلة البدر" ناقص في E 243a.

[91] مسلم، كتاب الايمان، 299; البخار،صحيح البخار، 179/8.

[92] 6 الانعام / 103.

[93] "ولنا" في S 5

[94] "بعد" في S 5b ، M 53a.

[95] "و من لم يتنبه" في M 53 a، E 243a

[96] "السلوب" في S 6a

[97] "عين الذات" في S 6a.

وقال الأشعري: هي إرادة[99] الإنعام، والرضاء إرادة إكرام المؤمنين. وإن فسر بترك الإعتراض فسليي، والغضب إرادة الإنتقام و[100] إنزال[101] العقوبة، والبغض والعداوة إرادة الإهانة والتعذيب.

ثم الوجه الذات وكذا الوجود واليد القدرة، واليدان قدرتا الإبداع والإيجاد.

وأثبت الاشعري اليد صفة غير القدرة، والوجه صفة وراء الوجود وكذا الاستواء، وما بين حقيقة ذلك.

وأثبت القاضي إدراك الشم والذوق واللمس. فإن أراد به العلم بها فهو حق، وإن أراد إدراك عينها فلا.

و أبو سهل بحسب كل معلوم علما وبحسب كل مقدور قدرة. والله تعالى أعلم.

فصل في التنزيه

ذاته تعالى مخالفة لسائر الذوات، وغير معلومة لنا[102] لأن الصفات لا توجب[103] بكنه[104] حقيقته تعالى ولا مركبة لإحتياجه إلى جزء، ولا يقوم بذاته صفة حادثة. لأن صفاته[105] تعالى صفة كمال. فلو حدثت صفة كمال كان عدمها حاصل[106] قبل حدوثها. فيلزم نقصان الذات وأنه محال.

[99] "الارادة" في M 53a.
[100] "او" في S 6a.
[101] "لايزال" في E 243a
[102] "لنا " ناقص في S 6a.
[103] "توجب العلم" في S 6a.
[104] "لكنه" في S6 a.
[105] "لاصفاته" في M 53a.
[106] "لحاصل" في M 53a.

وحدوث فاعليته للحوادث لا يوجب قيام الحوادث بذاته تعالى. وكذا عالميته وكونه سميعا بصيرا. لأن فعله تعالى في الأشياء بأمر"كن" في الحالة الفلانية لا غير. فإذا حان كان لا كفعل واحد منا.

وكذا عالميته، لأنه يعلم الحادث موجودا في الوقت الفلاني،وهذا ثابت دائما من غير تغيير.

وكذا كونه سميعا، رائيا[107] للحوادث. وقد علم أن ذلك إدراك عين المسموع والمبصر زمان حضوره. والله تعالى يدرك عين الأشياء في أوقاتها. فيكون سامعا، رائيا من غير تغيير. فإنها حاضرة في أوقاتها دائما. فيدرك كل شيئ في وقته دون وقت آخر.

ولا يتحد بغيره، وإلا يصير[108] الواجب ممكنا، أو الممكن واجبا[109]، أو يكون العرض الواحد قائما في محلين في حالة واحدة[110]

ولا يحل في غيره، لأن الحلول لو كان صفة كمال لزم إستكماله بغيره، وإلا وجب نفيه.

وليس بمتحيز ولا بجسم وجهة، ولا بذي صورة وزمان ومكان.

وإما نحو قوله تعالى:"الرحمن على العرش استوى"[111] و "يد الله فوق أيديهم"[112] و"ويبقى وجه ربك"[113] و "وجاء ربك"[114] ونحو"إن الله خلق آدم على صورته"[115] و"أنه ليضحك إلى أوليائه"[116]

[107] "بصيرا رائيا" في S 6a.
[108] "ولا يصير" في M 53a.
[109] "واجب" في S 7a
[110] "في حالة" في M 53a.
[111] 20 طه / 5.
[112] 48 الفتح / 10.
[113] 55 الرحمن / 28.
[114] 89 الفجر/ 22.

التأويل: فمعنى العرش الملك "من ثل عرش فلان" أي ذهب ملكه قال:"قد نال عرشا لم ينله نائل، جن ولا إنس ولا ديار والرحمن وهو الذي إستوى له الملك ولا يزول[117] عنه والأعين المنظر أو التفويض، وما يعلم تأويله إلا الله. والحق الوقف.

فصل في شمول قدرة الله تعالى

الواجب قادر على جميع المقدورات ووجود جميع المخلوقات. وبقاء وجودها واقعة بقدرة الله تعالى ومشيئته. لأن لغير الله تعالى تأثيرا في شيئ قدرة أو طبيعة في الجملة أو لم يكن. فإن لم يكن[118] يكون الكل واقعة بقدرة الله تعالى. وإن كان فأيضا[119] يكون واقعا بقدرته تعالى. لأن قوة تأثير كل ممكن مؤثر في الشئ من جملة الممكنات. فيكون بقدرة الله تعالى في خلقه فيه.

والجوهر والعرض في بقائه محتاج[120] إلى مقيم ابتداء أو بعد. خلق القوة المقيمة في المقيم أو بعد إقامة المقيم.

فعلم أن ما سوى الله تعالى محتاج اليه في جميع ما له[121] من القوى وغيرها في الحصول والبقاء فلا يكون تأثير قدرة الله تعالى منقطعا في كل[122] حال من تأثير كل مؤثر وصدور ما صدر أيضا بقدرة الله تعالى لأن الفاعل[123] في تأثير

[115] البخارى، عطق، 20.
[116] أحمد بن حنبل، مسند، 278/5.
[117] "ولايزال" في M 53a.
[118] "فإن لم يكن" ناقص في S 7a.
[119] "قابصا" في M 53a ، "قائصا" في E 243b.
[120] "يحتاج" في E 243b.
[121] "حاله" في S 7a.
[122] "كل" ناقص في E 243b.
[123] "لأنه" في M 53a.

المؤثر حالة[124] تأثيره في الشي فاعل بالحقيقة فيه. فعلم أن الجميع واقعة بقدرة الله تعالى

والأشاعرة لما نكبوا عن ذلك بنفي الاسباب. قالوا الفعل عادى فيخلق الشبع بعد الأكل والرى بعد الشرب.

وضعفه ظاهر عقلا ضرورة. إن الأكل والشرب يفيد الشبع والري، ونقلا بل هما شاهدان عليه لما ورد في الكتب[125] المنزلة وأخبار الأنبياء عليهم الصلوة والسلام من ذكر الأسباب وتفويض مصالح العباد إلى مدبرات الأمر بل فيه زيادة قدرة وحكمة. لأن خلق السبب يتضمن قدرتين وحكمتين. خلق نفسه، وخلق قوة تأثيره، ونظام الوجود وإفاضة الجود.

فتبارك الله احسن الخالقين.

فصل في أفعال العباد

قال الأشعري: لا تأثير لقدرة العبد أصلا، بل المؤثر في قدرته وأفعاله قدرة الله تعالى. ويسمى هذا بالجبر، لأن فعله يتوقف على مرجح وهو بخلق[126] الله تعالى. ولأنه لو أوجد فعله لكان عالما بتفاصيله، لكن لا يشعر أجزاء الحركة وعددها وكيفيتها من السرعة والبطوء.

قلنا: العلم الإجمإلى كاف أو نشعر لكن لا نشعر به لزوالها أو لا يبقى في الذكر.

ولقوله تعالى:"والله خلقكم وما تعملون"[127]، "خالق كل شيئ"[128]، "ختم الله على قلوبهم"[129]

[124] "حال" في S 7a M ،53a.
[125] "الكتاب" في S7a M ،53 a.
[126] "الخلق" S 7a.
[127] 37 الصفات / 96.
[128] 39 الزمر / 92.

قلنا: وإن صدر الفعل[130] على قدرة العبد لكنها مستندة إلى قدرة الله تعالى. ولهذا صح إسناد الكل إلى الله تعالى.

قالت المعتزلة: إنه موجد لأفعاله، لأنا نميز بين[131] حركة الصحيح والمرتعش يتحرك متى شاء دون الثانى. وهو المراد بوقوع الفعل بقدرة العبد.

قلنا: لا يلزم منه أن يكون العبد مستقلا بإيجاد فعله، بل لقدرته تأثيرا في فعله صح[132] الإستمداد من تأثير قدرة الله لا فتقاره في الوجود والبقاء إليه. فلم يصح نفي تأثير قدرة الله تعالى مطلقا.

فإن قيل: الممكن حالة البقاء يستغنى عن المؤثر وإلا يلزم تحصيل الحاصل.

قلنا: إنه يؤثر في حصول البقاء به في الحالة الثانية، لأنه لم يكن فيها، فيكون مؤثرا في أمر جديد. ولأنه لو كان مجبورا لقبح أمره ونهيه ومدحه وذمه، وليس كذلك فيكون مختارا.

و لمثل قوله تعالى: "اعملو ماشئتم"[133]، "وما منعك ألا تسجد"[134] قريب من مائة آية.

و قد عرفت أن لقدرة العبد مدخل ولهذا صح هذه المعانى[135]

[129] 2 البقرة / 7.

[130] "الفعل" ناقص في S 7a.

[131] "بين" ناقص في S 7a.

[132] "مع" في S 8a.

[133] 41 فصلت / 40.

[134] 7 الأعراف / 21.

[135] فإن قيل: الممكن حالة البقاء يستغنى عن المؤثر وإلا يلزم تحصيل الحاصل. قلنا: إنه يؤثر في حصول البقاء به في الحالة الثانية. لأنه لم يكن فيها فيكون مؤثرا في أمر جديد. ولأنه لو كان مجبورا لقبح أمره ونهيه ومدحه وذمه وليس كذالك فيكون مختارا و لمثل قوله تعالى: "اعملو ماشئتم"، "وما منعك الا تسجد" قريب من مائة آية. و قد عرفت أن لقدرة العبد مدخل ولهذا صح هذه المعانى هذه الاعبارة موجود في الأساطر التالى غيرمرتب في S 8a .

وقال الأشعرى عنه إن العبد فاعل و مكتسب. متى قصد على الفعل أوجده بإجراء العادة أو إن ذات الفعل بقدرة الله تعالى وكونه تعالى طاعة فعل العبد بصرف الحراكات اليها. وهذا القدر كاف في إضافة الفعل إليه وصحت التكليف.

قلنا: إنه لو استقل بإدخال الشيئ في الوجود وصرفها إليها لزم القدر[136] وإلا لزم[137] الجبر. والقصد أيضا فعل فلا يفيد الكسب.

والحق أن الفعل يحصل بالقدرتين، و بيانه: أن قدرة العبد سلامة[138] الآلة[139] أو الحالة أو القوة في الوجود والبقاء محتاجة إلى تأثير قدرة الله تعالى وخلقه، وكذا إرادته، وشعوره. فيكون الأثر الصادر عن قدرة العبد صادرا عن قدرة الله تعالى. صدورالأثر عن سبب السبب وبإعتبار أن الأثر صدر بتأثير قدرة العبد وعلى وفق إرادته كان الأثر منه. و إذا نظرإلى الأول[140] صح الإسناد إلى الله تعالى. وإذا نظر الثاني صح نسبته إلى العبد. فاذا تأثير قدرة العبد وإختياره حق وإسناده إلى قدرة الله تعالى أيضا حق. قد تم الأثر فيهما، وهذا هو الحق.

وقد نقل هذا من جعفر الصادق وأولاده الكرام العظام وسمع من أبى حنيفة رحمة الله وهو مذهب الراسخين: لا جبر ولا تفويض.

136 "القدرة" في M 53b.
137 "لزمه" في M 53b.
138 "سوى" في S 8a.
139 "الات" في E 244a.
140 "الاو" في S 8a.

فصل في أسماء الله تعالى

الاسم[141] غير المسمى، لأن أسماء تتعدد[142] مع وحدة المسمى. وهو إما وضع على حقيقته أو جزئه أو صفته أو مركب منهما كالجوهر الفرد. والثاني والرابع محال على الله تعالى، والباقي جائز. أما الأول فلفظة الله تعالى اسم علم[143] للذات الواجب[144] وليس بمشتق. وإلا لكان اسم الصفة، والثالث إما من صفة أزلية قائمة بذاته تعالى كالقادر والعالم وهذا الاسم أيضا أزلي أو مشتق من فعل ليس بأزلي من فعل غيره كالمعبود والمشكور وليس هذا بأزلي.

ويجوز إطلاق اسم المضمرات والمبهمات كمن وما و أين.

وقد ورد في القرآن أسماء زائدة على تسع وتسعين كرفيع الدرجات و[145] قابل التوب[146] وشديد العقاب.

ثم أسماء الله توقيفية لا قياسية، لأنه تعالى موصوف بأسماء ولا يوصف بما في معناه إذ يقال له "جواد، عالم، رحيم ولا يقال له "سخي، فاضل[147]، شفيق" وقد يوصف بأفعال، ولا[148] يوصف بما يشتق منها نحو "سقاهم ربهم"[149] لا يوصف باسم "الساقي

[141] "الإسم من السمو" S 8b.
[142] "يعد" في S 8b.
[143] "علم" في M 54a، في S 8b.
[144] "فلفظ إسم على الذات" في M 54a.
[145] "و" ناقص في S 8b.
[146] "التوبة" في S 8b.
[147] "فاضل" في E 244a.
[148] "له" في S 8b.
[149] الإنسان / 21 76.

فصل في حدوث العالم

هو إسم لكل موجود سوى الله تعالى وصفاته. وهو منحصر في الأجسام وأجزائها و أرواحها وأعراضها، حادثة بذاته وصفاته. لأنه مستند[150] إلى الفاعل المختار. وفعل المختار مسبوق بالقصد والإرادة. لأنه لا يقصد إلى إيجاد الموجود بل يقصد إلى ايجاد المعدوم. فأثره[151] لا بد أن يكون حادثا. فيلزم أن يكون العالم حادثا.

فإن قيل: الزمان قديم وإلا لكان قبله زمان آخر يحدث فيه، وهو مقدار حركة الفلك. فيلزم قدم الحركة وقدم الفلك.

قلنا: الزمان من جملة العالم، إذ لو كان قبل العالم زمان لكان قبله جسم. فلا يكون العالم إسما لكل موجود، وليس كذالك.

فصل في النبوة

النبي إنسان، بعثه الله تعالى إلى العباد لتبليغ ما أوحى اليه. والرسول أتى بشرع إبتداء أو بنسخ بعض أحكام شريعة قبله. فيكون النبي أعم منه.

وإنما تثبت[152] النبوة بأمور ثلثة:

إظهار المعجزة، وهي أمر خارق للعادة مع عدم المعارضة مقرون بالتحدى تصديقا له. وإنما قلنا "أمر"، لأن المعجزة قد يكون اثباتا لغيرالمعتاد أو منعا منه كمنع إحراق النار. و"مع عدم المعارضة"، ليخرج السحر[153] والشعبذة. و"مع التحدى" ليخرج الكرامات، والإرهاص علامة دالة على بعثة نبي قبل[154] بعثته كالنور في جبين عبدالله ومعجزة النبي عليه السلام الماضى. و"تصديقا

[150] "مستندة" في E 244a.

[151] "لأثره" في M 54a.

[152] "يثبت"في S 10a.

[153] "الكرامات" في S 10a.

[154] "بعثة نبي قبل" ناقص في S 10a.

للمتحدى"[155]، ليخرج الخارق المكذب كما أنطق[156] جمادا أو أحيى ميتا فنطق بأنه كاذب.

وأن لا يدعي ما ينكره ظاهر العقل كما يقول "إن الواجب، أكثر من واحد"

وأن يكون دعوته المخلق إلى طاعة الله تعالى والإجتناب عن معصيته.

وذا عرفت أن ذلك، فنقول: بعثة الأنبياء حق، لما علم بالتواتر وقوع المعجزات الظاهرة والآيات الباهرة من الأنبياء الماضية صلوات الله تعالى عليهم أجمعين[157] ثم البعثة واجبة بمقتضى الحكمة[158]، وإنعدامها مخالفة لقضية الحكمة، لا كما أوجبه المعتزلة على ذاته وأنكره الأشاعرة.

فصل في نبوة نبينا محمد عليه السلام

وأنه رسول الله تعالى[159] لأنه علمنا بالتواتر أنه إدعى النبوة، وأتى بالقرآن وأنه معجز. لأنه تحدى الفصحاء بمعارضته[160] وقد عجزوا عنها مع توفر الدواعى تحصينا لأنفسهم وأديانهم وأولادهم وأموالهم، فيكون رسولا.

وقد نقل عنه[161] عليه السلام مثل شق القمر وتسليم الحجرعليه ونبع[162] الماء بين أصابعه و حنين الخشب[163] وشكاية الناقة وشهادة الشاة المصلية[164]

[155] "التحدى" في S 10a.
[156] "في انطق" في M 54a.
[157] "صلوات الله تعالى عليهم اجمعين" ناقص في S 10a ، "عليهم السلام" في E 244b.
[158] "الحكمة الإلهية" في S 10b.
[159] "تعالى" ناقص في S 10a.
[160] "بالمعارضة" في S 10b
[161] "عنه" ناقص في S 10b.
[162] "انبع" في S 10b ، "وتبع" في E 244a.
[163] "الخشبة" في S 10b
[164] "وشهادة المصلية" في M 54b.

وإخباره عن الغيوب مع الإصابة وأخلاقه وأفعاله وسيرته.

وهو مبعوث إلى كافة الإنس والجن، لأنه عارض[165] به الكل لقوله تعالى: "قل لئن إجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بضعهم لبعض ظهيرا"[166]

و المبعوثة[167] أنه نبي لكن إلى العرب. ومن هذا الإقرار يلزمهم شيوع نبوته ضرورة. إقرارهم حينئذ بصدق[168] قوله تعالى: "يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا"[169]

و لم يكن قبل نزول الوحي على[170] شرع نبي.

خاتمة[171]: محمد صلى الله تعالى عليه وسلم[172] خاتم النبيين. لأن النبوة كملت[173] وتمت به. قال الله تعالى:"خاتم النبيين"[174] وهذا نص صريح في ختم النبوة به.

وعيسى عليه السلام[175] ممن نبي قبله وينزل على شريعته[176]، مصليا إلى قبلته كأنه بعض أمته.

ودينه خيرالأديان وأمته خيرالأمم.

165 "عاض في S 10b

166 17الإسرى / 88.

167 "العسوية" في S 10b ، " المعسوية" في M 54b

168 "يصدق" في M 54b.

169 7 الأعراف /158.

170 "على" ناقص في S 10b.

171 "فصل" في E 244b.

172 "محمد عليه السلام" في S 10b.

173 "كملته" في M 54b .

174 33 الأحزاب /40.

175"عليه السلام" ناقص في S 10b.

176 "وينزل بترك على شريعته" في S 10b.

فصل في عصمة الأنبياء

الأنبياء عليهم الصلوة والسلام بعد البعث معصومون عن تعمد الكذب في الأحكام، لدلالة المعجزة على صدقهم وعن الكفر والكبيرة وهي ما بالغ[177] الشارع في توعيده.

وكذا من الصغيرة الموجبة للخفة كالتطفيف بحبة وسرقة لقمة وغير ذلك لا يجوز عمدا أيضا.

ويجوز إما سهوا وإما[178] نسيانا أو خطأ أو إشتباها[179] أو ترك[180] الأولى. والعصمة ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي مع القدرة عليها.

فصل في الأنبياء عليهم السلام افضل من الملائكة

الأنبياء عليهم السلام[181] أفضل من الملائكة، لأن لهم كمالات روحانية كالملائكة، وكمالات جسمانية أزيد، وأيضا طاعتهم أشق. إذ هي مع الموانع، فيكون الأنبياء أفضل و لقوله تعالى: "إن الله اصطفي آدم ونوحا وآل إبرهيم و آل عمران على العالمين"[182]

الملك جسم لطيف، رباني، شفاف، قادر على التشكل بأشكال مختلفة، سماويا كان أو أرضيا. والأرضي هو صالح الجن[183] وسمي حبيثهم شيطانا[184]

[177] "بلغ" في S 10b.
[178] "اما" ناقص في S 10b.
[179] "انتباها" في M 54b.
[180] "او مع القدرة بترك" في S 10b.
[181] "عليهم الصلوة و السلام" في M 54b.
[182] 3 آل عمران/ 33.
[183] "الجن" ناقص في S 11a.
[184] "شيطان" في M 54b.

فصل في نبينا أفضل الأنبياء

نبينا عليه السلام أفضل الأنبياء عليهم السلام[185]، لأنه تعالى وصفهم بالأوصاف الحميدة ثم أمره بالإقتداء بهم بقوله تعالى: فبهداهم اقتده"[186] فوجب أن يكون آتيا وإذا أتي بجميع خصالهم. فقد إجتمع فيه ما كان متفرقا فيهم فيكون أفضل منهم.

قال: "وليس من الله تعالى[187] بمستنكر[188]، أن يجمع العالم في واحد"

ولأنه تعالى رفع ذكره حيث قارن في الأذان والشهادة والتشهد وغير ذلك. و لم يقع ذلك لغيره من الأنبياء عليهم الصلوة والسلام[189]

فصل في المعراج

معراج النبي عليه السلام بشخصه في اليقظة حق. أما من[190] مكة إلى بيت المقدس، فلقوله تعالى :"سبحان الذي أسرى[191] بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بركنا حوله"[192] والعبد هو[193] الشخص، قال تعالى[194] :"عبدا إذا صلى[195]"[196] وإلا لم يقل أسرى به[197]

[185] "عليهم السلام" ناقص في S 11a.
[186] 6 الأنعام /90.
[187] "من الله تعالى" ناقص في S 11a.
[188] "بمشكر في M 54b، "بمستكر في S 11a.
[189] "عليهم السلام والله تعالى أعلم" في S 11a.
[190] "في" في M 54a.
[191] "أسرى" ناقص في S 11a.
[192] 17 الإسرى / 21.
[193] "هو" ناقص في S 11a.
[194] "لما قام عبدالله و قال تعالى" في S 11a.
[195] "إذا صلى" ناقص في S 11a.
[196] 96 العلق / 10.
[197] "به" في M 54a ، E 245 a.

ومنه إلى سدرة المنتهي، فلقوله تعالى:"ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهي"[198]، أي محمد جبريل[199] حقيقة رؤية أخرى.

وزعمت المعتزلة أنه كان رؤيا في المنام، لأن صعود الجسم الثقيل إلى السموات غير معقول. وكذ الحركة في السرعة إلى هذا الحد. قلنا: إنه تعالى رفع عيسى عليه السلام[200] اليه، والذي عنده علم أحضر عرش بلقيس من أقصى اليمن في مقدار لمح البصر، فاذا سرعة الحركة إلى هذا الحد أمر ممكن[201]

و يقال أن قرص الشمس ساوى كرة الأرض مائة وستين مرة. وكذا[202] وهي تطلع في ساعة ونصف. والفرس في ركضه الشديد، يرفع يديه إلى أن يضع، يتحرك الفلك الأعظم ثلاثة آلاف فرسخ. فثبت أن حركة الجسم الثقيل إلى هذا الحد واقع.

فصل في النبي أفضل من الولى

النبي أفضل من الولي وهو قريب من الله تعالى أو من فضله ورحمته، لأن النبي عليه السلام كامل و مكمل. والولى لا يصير كامل إلا به.

وليقوله عليه السلام: "والله ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر"[203] رضي الله عنه[204]

وهذا يدل على أنه أفضل من كل ليس بنبي ودون[205] من كان نبيا.

[198] 53 النجم / 41.
[199] "جبرائيل" في S 11b
[200] "عليه السلام" ناقص في S 11b
[201] "سرعة الى هذا امر ممكن" في S 11b.
[202] "وكذا مرة" في S 11b.
[203] عبد بن حميد، مسند، 202.
[204] "رضى الله عنه ناقص في S 11b.
[205] "من كل ليس بنبي ودون" ناقص في S 11b.

و الخضر عليه السلام[206] فالأكثر على أنه نبي، والنبي أفضل من النبي. وإن[207] لم يكن نبيا فإن كان من بني إسرائل وهو من أمة موسى[208] عليه السلام، فلم يكن أفضل منه. وإن لم يكن منهم فكذلك لقوله تعالى:" وإني فضلتكم على العالمين"[209]

خاتمة[210]: وما صدر من الولي من خرق العادة يسمى "كرامة" كقصة عمر وسارية وعلي و خالد وهي خارق للعادة بدون التحدى. والتدليس فخرج به السحر أيضا[211] والشعبذة.

وما صدر[212] من العوام من محبته سمي "معونة"، ومن الخبثية يسمى "إستدراجا" كفرعون جرى النيل إذا جرى فرسه، وقف إذا وقف.

ومن الدجال من الأحياء وغيره في آخر الدهر.

والسحر والعين حق.

فصل في أحوال القيامة

أجمع الكل على أن الحشر حق. لكن قال أكثر المتكلمين إنه جسماني فقط، على إعتقاد أن النفس جسم هذا الهيكل أو الداخل فيه وهو الأجزاء الاصلية.

والفلاسفة أنه روحاني[213]، والدهرية على نفيهما، وتوقف جالينوس[214]

[206] "عليه السلام" ناقص في S 11b.
[207] "فإن" في S 11b
[208] "موسى ناقص في S 11b.
[209] 2 البقرة/ 47
[210] "فصل" في E 245a
[211] "فخرج به ايضا السخر" في S 11b.
[212] "وما صدر ناقص في S 11b.
[213] "روحاني فقط" في S 12a

وكثير من المسلمين وأكثر النصارى على أن الروح جسم نوراني سماوي حال في البدن، مدرك الكليات والجزئيات، غني عن الإغتذاء[215]، وبرئ[216] عن التخلل والنماء مشار إليه كل أحد بقوله "انا"

فإنه تعالى يعيد بدنه الأول بعينه، ويرد فيه، ثم أنه تعالى يعدم البدن ثم يعيده، وامتنع الآخرون.

فقالت الأشاعرة: تفرق الأجزاء ثم يؤلفها.

والمعتزلة إذا عدم الشيئ يبقى ذاته المخصوصة. فعند العود يعطيها الله تعالى الوجود بناء على أن المعدوم شئ.

والحق أن إعادة كل منهما ممكن: أما الروح فلأنها بعد خراب البدن تبقى ولها سعادة وشقاوة قال تعالى:" بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين[217]"، "يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى[218] ربك راضية مرضية "[219]

قال عليه السلام: "إذا حمل الميت على نعشه يترفرف[220] الروح فوق النعش، فيقول يا أهلي ويا ولدي: لا تلعبن بكم الدنيا! كما لعبت[221] بي، جمعت المال من حله ومن غير حله، ثم تركته لغيره والتبعة علي، فاحذروا بمثل ما حل بي[222]"

214 فيلوسف اليوناني.
215 "الإغتذاء" في M 55a.
216 "يرى" في E 245a
217 "يرزقون فرحين" ناقص في M 55a.
218 "يا أيها النفس المطمئنة إرجعي الى" ناقص في M 55a.
219 89 الفجر/ 28-27 .
220 "فرق" في M 55a.
221 "لعب" في S 12a.
222 "بي" ناقص في M 55a.

وأما البدن فلأنه ممكن في نفسه وأنه تعالى قادر عليه، والصادق أخبر عنه فيكون حقا.

أما أنه "ممكن" فلأن ما عدم قابل للوجود الذي حصل له أو لا. وهو وجوده الخاص وإلا لما وجد، والقابلية لازمة له فيكون قابل للوجود أبدا.

وأما "أنه تعالى قادر فلأنه تعالى عالم بالكل قادرعلى الكل فيكون[223] قادرا على إيجاد الأبدان ثانيا وإعادة الأرواح فيها والجمع بينهما.

وإنما قلنا "أخبر الصادق" لأن إتفاق قول الأنبياء عليهم الصلوة و السلام[224] على ذلك، غير موسى عليه السلام[225] ما نزل عليه.

وفي الإنجيل أن الأخيار يصيرون يوم القيامة كالملائكة وهم الحيوة الأبدية والسعادة السرمدية ممكن حمله على المعاد الروحاني والجسماني وعليهما وبه قال أكثر النصارى.

وفي الفرقان قد جاء بمثل :"من يحي العظام وهي رميم، قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم"[226] ، ثم "يوم تشقق[227] الأرض عنهم سراعا ذالك حشر علينا يسير"[228] ، "أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور"[229] ، "بلى قادرين على أن نسوي بنانه"[230] ، "قالوا لجلود[231] هم لم شهدتم علينا"[232] ألف آية.

[223] "قابل للوجود أبدا وأما أنه تعالى قادر فلأن تعالى عالم بالكل قادر على الكل" ناقص في S 12a

[224] "عليه الصلوة و السلام" ناقص في S12a

[225] "عليه السلام" ناقص في S12 b

[226] 36 يس/79

[227] "ينشق" في M 55 b ، S12 b ، "يتشقق" في E 245b.

[228] 50 ق / 44.

[229] 100 العاديات/9.

[230] 75 القيامة/ 4.

[231] "لجلود" في S 12b.

[232] 41 فصلت/21.

وأما الدهرية فزعموا أن الروح مزاج، إعتقدوا أن المعدوم لا يعاد وأحالوه مطلقا.

والإلهيون وأن وافقهم على إمتناع المعاد الجسماني لكنهم لما إعتقدوا تجرد النفس بعد فناء البدن ذهبوا إلى أنه روحاني. ومرادهم به قطع تعلق النفس عن البدن لأن تعلقها به خروج عن عالمها الروحانية.

خاتمة[233] :قالت التناسخية إذا انقطع الروح عن بدن تعلق بآخر وسموا تعلقها ببدن إنساني نسخا، وبحيوان مسخا، وبالنبات فسخا، وبالجماد رسخا. وقالوا إن الإنسان في المبدأ على أحسن صورة وأنعم عيش ولاشيئ به من فقر وعجز. ثم تحاسدوا و تباغضوا وتعاودوا[234] فنزع[235] عن مفادهم[236] وجعل أرواحهم في هذه الأشباح بحسب الاستحقاق عقوبة. فلا يزال يتردد فيها حتى يتأدب ويعود إلى حالتها وهو المعاد

قلنا: لو كان أرواحنا ببدني قبلنا لنذكر[237] بعض أحوالنا السابقة كمن في بلدة ثم صار في بلدة. لأن محل العلم والذكر النفس وهي باقية كما هي[238]، والأبدان متساوية في المزاج وقابلية تعلق النفس.

فصل في سائر السمعيات

وأنها ممكنة والله تعالى قادر على الكل والصادق أخبر عنها فكان حقا.

أما عذاب القبر فلقوله تعالى: "النار يعرضون عليها غدوا وعشيا"[239] للروح أو مع البدن بأن يحصل تأثير قدرة الله تعالى ما يستعد[240] ثانيا لعلاقة الروح كما في حال الحيوة لكن بدون الروح الحيواني. فيدرك الألم.

233 "فصل" في E 245b.
234 "تعادوا" في M 55b.
235 "فزاع" في M 55b.
236 "معادهم" في M 55 b، S 12b.
237 "ليذكر" في M 55b.
238 "هي" ناقص في S 12b

وأما الصراط فلقوله تعالى إن جهنم كانت مرصادا"[241] هو جسر[242] ممد عليها يمر الخلايق[243] بقدر الأعمال.

وأما الميزان فلقوله تعالى "ونضع الموازين[244] القسط ليوم[245] القيامة"[246] له كفتان ولسان ينطق، يوزن به الأعمال والصحف.

وأما إنطاق الجوارح فلقوله تعالى:"تكلمنا ايديهم"[247] وكيف وحصوله من الجماد جائز[248]

وكذا أحوال[249] الجنة والنار فإن وجود رياض نزهة وحدائق رائقة تجري فيها الأنهار، ويوجد عندها الثمار ممكن بل واقع.

وكذا الحواري[250] والغلمان الحسنة وكذلك النيران المعسرة والسلاسل.

فإن قيل: البدن العنصري لايدوم، ولايدوم الثواب والعقاب فكيف مع دوام الحرق؟

قلنا: بقاء[251] الجسم ثابت[252] عندهم بأن يتلازم أركانه كما في الذهب والطلق فيمكن أن يعطي الله تعالى تلازم[253] أركان البدن والمزاج بحيث لا ينحل ولا يستحيل إلى أجزاء نارية ثم يعيدها هكذا دائما.

239 40 غافر/46 .
240 "إستعد" في M 55b، S 13a
241 78 النبا / 21 .
242 "وا جسر في S 13a.
243 "الخلائق" في S 13a.
244 "موازن" في M 56a ، "موازين" في S 13 a.
245 "اليوم" في M 56a.
246 21 الأنبياء / 47.
247 36 يس/ 65.
248 "جاز" في E 246 a.
249 "وكذا أحوال" في S 13 a.
250 "الجوارى" في E 246 a.

فإن قيل: خلق الجنة والنار الآن لا فائدة قبل الدخول فيها.

قلنا: القواطع[254] دالة عليه نحو"عند سدرة المنتهي، عندها جنة المأوى"[255] وكذا إسكان آدم عليه السلام وخروجه منها. فإن سنة الله تعالى بخلق[256] المحدثات يزيد بمضى الزمان جمالا وبهاء كما في بني آدم والنباتات[257] و[258] الحيوانات وكذا النار يزداد بشاعة[259] ونكالا.

فصل في الثواب على الطاعات

الثواب على الطاعات واجب بمقتضى وعده لإمتناع الخلف فيه لاعلى[260] ما أوجبه المعتزلة على[261] ذاته.

وأنكره الأشاعرة الثواب فضل، والعقاب عدل والعمل دليل. وفيه بطلان الأجزية مثل قوله تعالى:"وحورعين كأمثال اللؤلؤ المكنون جزاء بما كانوا يعملون"[262] والجزاء المكافاة.

قال أبو حنيفة رحمة الله عليه: إن عمل عبد لمولاه فلا أجر له[263] وإذا عمل لله[264] تعالى يستحق الأجر.

[251] "بقاء" ناقص في S 13a.
[252] "ثبت" في S 13a.
[253] "بلازم" في E 246S ،a 13a.
[254] "القواطع" في E 246a.
[255] " المأوى" ناقص في M 56a.
[256] "يخلق" في S 13a.
[257] "والنبات" في E 246 a
[258] "في" في E 246a، M 56a.
[259] "بشاية" في E 246a.
[260] "لاعلى" ناقص في S 13b.
[261] "على ناقص في S 13b.
[262] 56 الواقعة / 22-24.
[263] "فلوأجرله" في E 246a.

وأما العقاب على الذنوب الكبيرة والصغيرة لا نقطع لا بعفو ولا بعقاب. قال أبوحنيفة: نرجو ونخاف[265] لكن الخوف في الكبيرة غالب والرجاء في الصغيرة لقوله تعالى:"إن الله لايغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"[266]

وقالت المعتزلة: إنه واجب على الكبائر[267] قبل التوبة بآيات الوعيد وإلا يلزم الخلف في وعيده.

قلنا: إنها مخصوصة بآيات العفو والمغفرة.

والمرجية لا عقاب على المؤمن قطعا تقديما بآيات الوعد[268]

وهو باطل لقوله تعالى: "ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره"[269] وطرف العوف غالب عند الله على[270] طرف العقاب قطعا بالعوف والتوبة[271]

وتأثير الشفاعة تضاعف[272] الحسنات إلى ما لا ينتهي وتبديل السيئات حسنات.

264 "عمل الله" في S 13b.

265 "يخاف" في S 13b.

266 4 النساء/ 48 .

267 "الكبايير في E 246a

268 "الوعيد" في S 13b.

269 99 الزلزال / 7.

270 "على" في M 56a.

271 "وهو باطل لقوله تعالى:"ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره" وطرف العفو غالب عند الله على طرف العقاب قطعا بالعفو والتوبة" ناقص في E 246a.

272 "يضاعف" في S 13b.

فصل في صاحب الكبيرة

صاحب الكبيرة مؤمن بالله تعالى[273] عاص بها. وعند المعتزلة بين الكفر والإيمان وعند الخوارج كافر لقوله تعالى:"ومن لم يحكم بما أنزل الله فاؤلئك هم الكافرون"[274]

قلنا: إنه يدل على من لم يحكم بما أنزل الله و لم يصدقه. وينقطع وعيدهم لقوله تعالى: "ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره"[275] ولا يرى إلا بعد الخلاص من النار خلافا للمعتزلة لقوله تعالى: "إن الفجار لفي جحيم"[276]

قلنا: المراد الكفرة،

و قوله تعالى: "من قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم"[277]

قلنا: إنه يوجب إستحقاقه لا وقوعه وأجمعوا على أن وعيد الكافر المعاند دائم، وأما الذي بالغ في الإجتهاد و لم يصل إلى الحق، فزعم الأشعرى أنه مرجو العفو، والجاحظ والعنبري أنه منقطع وأنكره الباقون.[278]

فصل في العفو والشفاعة

أما العفو فلقوله تعالى: "هو الذي يقبل التوبة عن عباده"[279] ويعفو عن السيئات، و يعفو عن كثير وذا إنما يتحقق بترك العقاب المستحق.

والمعتزلة منعوا على الصغائر[280] قبل التوبة والكبائر[281] بعدها فيكون العوف عنها قبلها.

[273] "تعالى" ناقص في S 13b.
[274] 5 المائدة/ 44.
[275] 99 الزلزال/7.
[276] 82 الإنفطار/ 14.
[277] 4 النساء/92.
[278] "والعنبرى أنه منقطع وأنكره الباقون" ناقص في E 246a
[279] 42 الشورى/ 25

وأما الشفاعة فالقوله تعالى: "فما تنفعهم شفاعة الشافعين"[282] فلو لا شفاعة لغير الكفارأيضا[283] لم يكن لتحصيصهم بالذكر معنى.

ولقوله عليه السلام :"شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[284]

فيبطل به قولهم إنها طلب زيادة المنافع لمستحقي الثواب ولا تأثيرلإسقاط العقاب. ولأن المتعارف إسم لطلب التجاوز ومشفعا له، وما فسروه إعانة ويلزم منه أن صلواتنا[285] على النبي عليه السلام شفاعة. والشفاعة لا بد أعلى رتبة. وقوله تعالى:" لا خلة[286] ولا شفاعة"[287] و"لا شفيع يطاع"[288] مخصوص بما ذكرنا.

فصل في الإيمان والإسلام والكفر

الإيمان: تصديق الرسول بالقلب فيما علم ضرورة مجيئه به.

وعن السلف التصديق والإقرار والعمل و به قال الشافعي رحمة الله عليه.

وعند المعتزلة هو المجموع والإجتناب عن المحرمات أيضا. وأما الاسلام فالإنقياد، وشرعا الخضوع وقبول قول الرسول. فإن وجد مع التصديق فهو الإيمان وإلا، فالإسلام أعم منه.

والكفر: الستر وفي الشرع إنكار ما علم ضرورة مجئ الرسول به. فلم يجز تكفير أهل القبلة في الإجتهاديات.

[280] "الصغاير" في E 246 a، M 56b.
[281] "الكباير" في E 246a.
[282] 74 المدثر /48
[283] "ايضا" ناقص في M 56b.
[284] الترمزى،صفات القيامة، 2359.
[285] "صلوتنا" في E 246a، S14a.
[286] "ولاخلفة" في S14a.
[287] 2 البقرة / 254.
[288] 40 المؤمن/ 18.

والفسق: الخروج عن طاعة[289] الله تعالى مع الإيمان.

والنفاق: إظهار الإيمان وإخفاء الكفر.

ولا واسطة بين الكفر والإيمان وقد يتحقق بالنسبة إلى من لم تبلغ إليه دعوة النبي عليه السلام إلا إذا فسر بمجموع الطاعات، لأن من صدق وترك شيئا لا يكون مؤمنا ولا كافرا. وسماه المعتزلة "منزلة[290] بين المنزلتين"

والخوارج من ترك شيئا منها فهو كافر فحينئذ لا واسطة.

والدليل على أن العمل ليس جزء الإيمان لأن محل الإيمان القلب، والعمل جميعا ليس من أعمال القلوب[291] لأن من صدق ومات قبل أن يشتغل بطاعة مات مؤمنا إتفاقا. وكذا عطف عليه العمل[292] والإجتناب.

فصل في الإستثناء

من زعم أن العمل جزء الإيمان، منه الشافعي رحمته عليه وجوز الإستثناء مطلقا.

ومنهم من جوز في العاقبة، ومن قال إنه التصديق منهم من[293] ذهب إليه.

وأنكره أبو حنيفة رحمة الله عليه[294] وأصحابه.

وقوم دليل المجوز قوله تعالى: "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين"[295] للتبرك لإمتناع الشك على الله تعالى.

289 "عن الطاعة" في S14 b.
290 "منزلة" ناقص في E 246a.
291 "جميعا من أعمال القلوب العمل" في S14 b.
292 "العمل" ناقص في M 56b.
293 "من" ناقص في S14 b.
294 "رحمة الله عليه" ناقص في S14 b.
295 48 الفتح/ 27

قلنا[296]: إنه مستند[297] إلى النبي عليه السلام أو إلى جبرائل بتقدير "قل

وقال المانع "أنا مؤمن[298] حقا"، لأن "أنا مؤمن إن شاء الله تعالى" إثبات الإيمان على التقدير لا في الواقع فلا يلزم في الواقع ولأن الإستثناء يخرج الكلام عن موجبه على أن الشك في الإيمان يوجب الكفر مطلقا.

فصل في أن الايمان هل يزيد و ينقص

فمن ذهب إلى أنه التصديق منهم من قال لا. لأن مسمى الإيمان شيئ واحد لا يقبلهما.

وقال آخرون يزيد ولا ينقص لقوله تعالى:" وإذا تليت عليهم[299] آياته زادتهم إيمانا[300]"[301], "وما زادهم إلا إيمانا و تسليما"[302]

ومن زعم أن العمل داخل قال يقبلهما بآيات.

والحق أن الإيمان قابل لهما سواء بمعنى العمل أو التصديق. لأن التصديق الإعتقاد الجازم وهو ما لم ينته إلى اليقين قابل للشدة والضعف. وقد قالوا به في إيمان المقلد.

فصل في إيمان المقلد

من إعتقد أركان[303] الدين تقليدا فهو مؤمن، عاص بترك النظر.

وقال الأشعاري: لا، إلا بالنظر سواء أحسن العبارة[304] عنه أو لا.

[296] "قلنا" ناقص في S14.

[297] "ان مستند" في S14b , "مسند" في E 246a.

[298] "مؤمنا" في E 246a.

[299] "عليهم" ناقص في M 56b.

[300] "مع إيمانهم آياته ذادتهم إيمانا وإذا تليت عليهم في M 56b.

[301] 8 الأنفال /2

[302] 33 الأحزاب/ 22.

[303] "إعتقا ركان" في S 15a.

والتقليد متابعة قول الغير بلا دليل.

خاتمة[305]: من لم تبلغه[306] دعوة الاسلام فإن إعتقد التوحيد والعدل فهو معذور بالأحكام. وإن اعتقد الشرك والتعطيل وهو كافر. وإن لم يعتقد لا توحيدا ولا كفرا[307] فليس بمؤمن ولا كافر.

فصل في الحسن و القبح

أفعال الله تعالى كلها حسنة في نفس الأمر أو بالنسبة إلى الغير لا قبح[308] فيها و في أفعالنا التي تعلق بها التكليف.

فالحسن: ما يحمد على فعله شرعا أو عقلا.

والقبح: ما يذم عليه.

وهما لذات الفعل أو لصفة[309] ويعرفان أيضا بالعقل إلا أن منهما ما يستقل العقل[310] بإدراكه[311] كحسن العدل وقبح الظلم و قد لا إلا بعد[312] ورود الشرع كحسن صوم يوم رمضان وقبح[313] أول شوال[314]

304 "العبارة:" ناقص في S 15a.

305 "فصل" في E 246a.

306 "يبلغه" في E 246a.

307 "ولاكفر في M 57a، S 15a.

308 "قبح" ناقص في S 15a.

309 "الصفة" في M 57a

310 "العقل" ناقص في S 15a.

311 "بإدراكه" ناقص في M 57a.

312 "قولا إلا بعد" في S 15a.

313 "كحسن العدل وقبح الظلم و قد لا إلا بعد ورود الشئ الشرع كحسن صوم يوم رمضان وقبح" ناقص في M57a.

314 "شعبان" في S 15a.

و قال الأشعرى الحسن ما أمر به والقبيح[315] ما نهي عنه، لأن فعل العبد فعل الله تعالى ولا قبح بالنسبة اليه.

قلنا: لو كان بالشرع لحسن من الله تعالى كل شيئ فحسن منه إظهار المعجزعلى يد الكاذب. ولا يمكن الحكم قبل ثبوت النبوة بأن الكذب عليه محال. و حينئذ يرتفع الوثوق عن النبوة والوعد والوعيد.

فصل فى أفعال الله تعالى معللة أم لا

أفعاله تعالى وأحكامه معللة براعية مصالح العباد. إذ فعل الحكيم لا يخلوا عنه وإلا يازم العبث ولقوله تعالى: "وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون"[316], "وما أمروا إلا ليعبدوا الله"[317] كيف ولا خلاف أن بعثة الأنبياء عليهم السلام[318] لإ هتداء الخلق، والحجة عليهم وإظهار المعجزات لتصديقهم فمن أنكر التعليل أنكر النبوة.

فإن قيل لو فعل[319] لغرض فإن كان قديما لزم قدم فعله إذ هو باعث إليه وإلا لتسلسل.

قلنا: إيجاده لنفسه لا لآخر.

فإن قيل: الغرض أيضا اللذة[320] أو دفع الألم والله تعالى قادر على تحصيلهما ابتداء والتوسط عبث.

قلنا: إنه متضمن لحكمة أخرى كإيجاب الزكوة لأصل الثواب.

[315] "والقبح" في S 15a.
[316] 51 الذاريات/ 52
[317] 98 البينة/ 5
[318] "عليهم السلام" ناقص في M 57a.
[319] "لو فعل" ناقص في S 15a.
[320] "اللذت" في S 15a.

فصل في تكليف ما لا يطاق

تكليف ما لا يطاق محال. لأنه عبث لقوله تعالى: ..لا يكلف الله[321] نفسا إلا وسعها.."[322]، ...وما جعل عليكم في الدين[323] من حرج.."[324]

قال الأشعرى وقوم إنه تعالى أمر لأبي جهل بالإيمان وعلم أنه لا يؤمن، فالإيمان منه محال وإلا لا نقلب علمه جهلا.

قلنا: إنه لا يؤمن باختياره وحينئذ يكون مقدورا.

ولأنه تعالى أخبر بقوله: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون"[325] وقد امر به.

قلنا: الخبر تابع للمخبر به لأنه يخبر عما وقع أو يقع وما كان تابعا لا يكون مانعا.

ولأن التكليف قبل الفعل أوعنده فلا قدرة قبله وعنده يجب. فلا يكون مقدورا لكن قد مر أن القدرة قبل الفعل ولها تأثير في أفعاله.

فصل في الإمامة

الإمامة وهي رياسة عامة في الدين والدنيا لا عن دعوى النبوة. فيخرج أيضا القضاء والملك بعني الخلافة نصب الإمام واجب على الناس سمعا، لأن نصبه يتضمن دفع الضرر عن النفس و دفع الضرر[326] واجب بإجماع الأنبياء عليهم السلام بقدر الإمكان فيكون واجبا.

[321] "الله" ناقص في M 57a.
[322] 2 البقرة/286.
[323] "في الدين" ناقص في S 15a.
[324] 22 الحج /78
[325] 36 يس /10
[326] "عن النفس و دفع الضرر" ناقص في S 16a.

والإمامية والإسماعلية أوجبوا على الله تعالى عقلا. وهو لطف في الحث والزجر.

قلنا: في ذاته فلا نسلم، وفي حكمته ورحمته فلا يعد. ويكفي في الإمامة ظاهر العدالة.

ثم الإمامة[327] على أن تنصيص الله تعالى ورسوله إمامة شخص أو إمام[328] سابق بسبب مستقل للإمامة، إما إذا بايعت الامة[329] شخصا مستعدا لها أو استولى على خطة الإسلام مستعد لشوكته[330] ولو فاسقا جاهلا يحصل الإمامة لكل منهما أيضا لحصول[331] الحث والدفع بهما.

والزيدية كل فاطمي عالم متورع خرج بالسيف وادعى إمامة يصير إماما.

وأنكرهما الإمامية إذ بالتقية يبايع[332] كل فرقة شخصا وقع الفتنة وأنه نائب الله تعالى ورسوله عليه السلام. فلا بد من القول.

قلنا: يندفع بتقديم الأعلم الأورع الأقرب إلى النبي عليه السلام وإختيار الأمة[333] شخصا أو ظهور شوكة لعلة كاشفا عن كونه نائبا.

فصل في حسن الإعتقاد بكل الصحابة

والحق أن حسن الإعتقاد بكل الصحابة واجب لقوله تعالى: "والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين إتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه"[334]

[327] "الامة" في M 57b ، E 247a.
[328] "إمامة" في M 57b.
[329] "الإمامة" في E 247a.
[330] "لشوكة الاسلام" في S 16a.
[331] "وحصول" في S 16a.
[332] "يتابع" في S 16a.
[333] "الإمامة" في S 16a.

ولا يخفي كثرة الأحاديث الواردة عليهم إجتماعا وإنفرادا.

فإذا أفضل الصحابة الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم اجمعين[335] وإلا غلب الأفضلية تابعة[336] الإمامة والمعدلون من الله تعالى قدموا الصديق الأكبر ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذا النورين ثم على المرتضى وبأى[337] إنعقد الإجماع فهو حجة قاطعة.

وقال عليه السلام: "الخلافة بعدي ثلثون سنة"[338] وقد تمت[339] بعلي، سنتين لأ بي بكر، وعشر لعمر، واثنتا عشرة لعثمان، وستة لعلي. وهو خاتم[340] الخلفاء الراشدين.

فصل في أفضل الصحابة

أفضل الصحابة بعد رسول الله عليه السلام أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين خلافا الشيعة[341] أنه علي.

والحق أن كل واحد من الخلفاء بل جميع الصحابة مكرم عند الله موصوف بالفضائل[342] والخصال الحميدة لأنه عليه السلام مدحهم وفضلهم حيث[343] قال:" إن[344] الله تعالى أختار أصحابي على جميع الخلايق سوى النبين والمرسلين وأختار من اصحابي اربعة وجعلهم خير أصحابي أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى

334 9 التوبة / 100.
335 "رضوان الله عليهم اجمعين" ناقص في S 16a.
336 "تابعوا الإمامة" في S 16a.
337 "سبب بأى" في S 16a.
338 الترمزى، السنن، الفتن"، 18 ؛ابو داود، السنن،"السنة"، 8.
339 "وقد تمت" ناقص في S 16a.
340 "خاتمة" في M 57b
341 "للشيعة" ناقص في S 16a.
342 "بالفضل" في M 57b
343 "حيث" ناقص في S 16 a.
344 "ان" ناقص في M 57b.

عنهم"[345]، وقال :" أصحابي كالنجوم بأيهم إقتديتم إهتديتم."[346] ولا يجوز الطعن فيهم[347]، إذ الطعن يكون بالحقيقة على الرسول وأنه يوجب الكفر.

وما بينهم من الوقايع يحمل على إجتهادهم ومع ذلك لا يعادل ما ورد في مناقبهم وحكى عن آثارهم نفعنا الله تعالى بمحبتهم أجمعين[348]

ويجوز[349] إمامة المفضول لأقل[350] إفضائه إلى التشويش أو أكثر إفضاء[351] إلى المصالح[352] كما سلم الشيعة. وحينئذ يكون إمامة كل من الخلفاء الراشدين حقا.

ويجوز إمامان إذا[353] تباعد البلد بحيث لا يصل المدة من أحدهما إلى الآخر. هذا آخر الكتاب والله المن.

[345] العجلوني، كشف الخفي، II ، 132.
[346] حاكم الترمزى، نوادير II، ، 102.
[347] "فيهم" ناقص في S 16a.
[348] "جمعين" في S 16a.
[349] "لايجوز" في S 16a.
[350] "قل" في S 16a.
[351] "إفضائه" في S 16a.
[352] "المصالح" ناقص في S 16a.
[353] "اذ" في S 16a.

فهرس موضوعات الكتاب

فصل (في الوجود)..... 5

فصل في صفات الله تعالى..... 7

فصل في إبطال الدور والتسلسل..... 9

فصل في إستدلال واجب الوجود تعالى..... 9

فصل في وحدانية الله تعالى..... 9

فصل في كيفية صدورالفعل..... 11

فصل في العلم..... 11

فصل في الإرادة..... 12

فصل في الحيوة والبقاء والسمع والبصر..... 13

فصل في التكوين..... 14

فصل في الواجب متكلم..... 15

فصل في رؤية الله تعالى..... 16

فصل في بقية الصفات..... 17

فصل في التنزيه..... 18

فصل في شمول قدرة الله تعالى..... 20

فصل في أفعال العباد..... 21

فصل في أسماء الله تعالى..... 24

فصل في حدوث العالم.....25
فصل في النبوة.....25
فصل في نبوة نبينا محمد عليه السلام.....26
فصل في عصمة الأنبياء.....28
فصل في الأنبياء عليهم السلام افضل من الملائكة.....28
فصل في نبينا أفضل الأنبياء.....29
فصل في المعراج.....29
فصل في النبي أفضل من الولي.....30
فصل في أحوال القيامة.....31
فصل في سائر السمعيات.....34
فصل في الثواب على الطاعات.....36
فصل في صاحب الكبيرة.....38
فصل في العفو والشفاعة.....38